مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٦ع١ ص ص: ١٠٥- ١٢٠ (٢٠١٨م)
DOI:10.4197 / Art.26-1.5

كثرة الاستعمال وأثره في التقعيد النحوي عند ابن الأنباري

نوح يحيى الشهري

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز

جدة – المملكة العربية السعودية

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الاستناد إلى كثرة استعمال العرب للكلام في بناء القاعدة النحوية وتوجيهها ، وبيان أهمية ذلك ومكانته عند ابن الأنباري ، وذلك من خلال استقراء ما نص ابن الأنباري عليه واعتمده في مصنفاته من تقرير قاعدة نحوية أو توجيهها بناء على مراعاة ما يسمى بـ"كثرة الاستعمال" عند النحويين ، وقد اعتمد الباحث في معالجة هذا الموضوع على المنهج التحليلي الاستقرائي للنصوص الواردة حول هذا الموضوع في مصنفات ابن الأنباري النحوية .

الكلمات المفتاحية: كثرة الاستعمال – ابن الأنباري – كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف – كتاب أسرار العربية –التقعيد النحوي – التوجيه النحوي – التعليل النحوي.

المقدمة

تعتبر المصادر النحوية لابن الأنباري(ت ٥٧٧هـ) من أهم المصادر التي يعتمد عليها في بناء القواعد النحوية وتوجيهها، وذلك لما تمتاز به من الدقة والتحليل والتعليل والاستقراء، وهو ما جعل ابن الأنباري يحظى بمكانة علية في علم النحو وأصوله، ومن خلال تتبعي للأعمال العلمية التي أنجزت حول ابن الأنباري وجهوده في ذلك تبين لي أن ثمة أصلا عند ابن الأنباري يعتمد عليه في بناء القواعد النحوية وتوجيهها لم ينل حظا وافرا من الاستقراء والتحليل والدراسة وهو التعليل بكثرة الاستعمال على الأحكام النحوية عند ابن الأنباري رغم إشاراته الكثيرة إلى ذلك المبثوثة في أبواب متفرقة من مصنفاته، ولذا فقد ارتأيت أن أفرد هذا الموضوع ببحث عنوانه:" كثرة الاستعمال عند ابن الأنباري دراسة نحوية تطبيقية".

الدراسات السابقة

- **الأنباري والزبيدي في المسائل الخلافية بين النحويين البصريين والكوفيين،** للباحثة: زبيدة محمد زين جبال، رسالة ماجستير، بجامعة أم درمان الإسلامية، في الخرطوم، ٢٠٠٦م.

وقد تناولت الباحثة منهج بحث مسائل النحو الخلافية عند ابن الأنباري مقارنة بمنهج بحثها عند الزبيدي، ولم تتعرض لدراسة "كثرة الاستعمال"، لذا فهي دراسة مقارنة في الخلاف النحوي.

- **ابن الأنباري وجهوده في النحو**، د/جميل إبراهيم علوش، رسالة دكتوراة، بجامعة القديس يوسف، في بيروت، ١٩٧٩م، وقد تركز بحثه في استجلاء منهج ابن الأنباري في الاحتجاج النحوي وشواهده وأصوله ومقاييسه ومذهبه النحوي، ولم تتناول الدراسة بالبحث جانب"كثرة الاستعمال" عند ابن الأنباري .

- **الأصل والفرع في النحو العربي: ابن الأنباري عينة**،عامر عرابة، رسالة ماجستير بدامعة قاصدي مرباح بالجزائر، ٢٠١٢م.

وقد تتبع الباحث في هذه الدراسة ما أطلق عليه النحويون مسمى الأصل في كل باب نحوي وما أطلقوا عليه مسمى الفرع وهو بقية الأخوات في الباب، كما تتبع اطلاق مصطلح الأصل والفرع في أصول النحو ولاسيما في مبحث القياس والاستصحاب، كل ذلك مع التطبيق على مصنفات ابن الأنباري النحوية، وهذه الدراسة لم يتطرق فيها الباحث لموضوع التعليل بكثرة الاستعمال عند ابن الأنباري.

- **العلة النحوية عند ابن الأنباري،** للباحث: إبراهيم عبدالفتاح مجالي، رسالة ماجستير بجامعة مؤتة بالمملكة الأردنية ، ٢٠٠٦م.

وقد تناول الباحث في هذه الدراسة تاريخ البحث في موضوع العلة النحوية وأنواعها وأسباب التعليل عند النحويين، ثم تتبع العلل القياسية والجدلية وأحكامها والأصول والمقاييس التي اعتمدها ابن الأنباري في الأحكام النحوية، وهذه الدراسة لم يتناول فيها الباحث باستيعاب موضوع التعليل بكثرة الاستعمال عند ابن الأنباري.

- **منهج ابن الأنباري في الاحتجاج من خلال كتاب"الإنصاف في مسائل الخلاف**"، للباحثة: جريد سهيلة، رسالة ماجستير في جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠٠٩م.

وقد تناولت الباحثة في هذه الدراسة نشأة الخلاف النحوي وأسبابه ، ومنهج أبرز النحويين في دراسة الخلافات النحوية من القرن الثاني إلى القرن العاشر وأهم الأسس التي اعتمدوا عليها في الاحتجاج ، ثم ركزت الدراسة على دراسة منهج ابن الأنباري في دراسة الخلافيات النحوية والأسس التي اعتمد عليها في الاحتجاج النحوي من خلال كتابه الإنصاف مع ذكر الشواهد والأمثلة على ذلك ، ولم تتناول الدراسة باستيعاب موضوع التعليل بكثرة الاستعمال عند ابن الأنباري .

- **منهج ابن الأنباري في توجيه الخلاف النحوي بين النص والقاعدة** ، للباحثة: نوال جريبيع، رسالة ماجستير بجامعة محمد خيضر بسكرة في الجزائر، ٢٠١٣م.

وقد تناولت الباحثة في هذه الدراسة نشأة الخلاف النحوي وعوامله، وأهم الأسس التي اعتمد عليها ابن الأنباري في توجيه الخلاف النحوي من خلال الرواية وشروطها والقاعدة وضوابطها ، ثم عرضت الباحثة أهم الأساليب التي لجأ إليها ابن الأنباري عندما يخالف النص القاعدة وهي التأويل والحمل

على المعنى والتقدير، ولم تتناول الدراسة باستيعاب موضوع التعليل بكثرة الاستعمال عند ابن الأنباري.

- **كثرة الاستعمال وأثرها في الدرس اللغويِّ، صوتًا وصرفًا ونحوًا**، للباحث: هانئ إبراهيم الدسوقي الوكيل، رسالة دكتوراة بجامعة عين شمس بالقاهرة، ٢٠٠٨م.

وهي دراسة عامة شملت أثر الاعتماد على كثرة الاستعمال في الجوانب اللغوية عامة: الصوتية والصرفية والنحوية.

- **الأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء في ضوء كتابه (معاني القرآن)**، للباحث: د/حمدي الجبالي ، بحث علمي محكم نشر في مجلة جامعة النجاح (العلوم الإنسانية)، مج ١٩ ، ٢٠٠٥م.

وقد تتبع الباحث المواطن التي بنى فيها الفراء الأحكام النحوية على كثرة الاستعمال عند العرب في كتابه (معاني القرآن) .

- **كثرة الاستعمال وأثرها في العربية نحوًا وصرفًا**، للباحث: اسماعيل بن محمد بشير فلاته، رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى ،٢٠٠٤م.

وهي دراسة عامة شملت أثر مراعاة كثرة الاستعمال في الأحكام النحوية والصرفية دون التركيز على دراسة التعليل بكثرة الاستعمال عند ابن الأنباري.

جوانب الإضافة في هذا البحث

من خلال اطلاعي على أهم الدراسات السابقة فإن الإضافة التي أرجو أن أسهم بها من خلال هذا البحث تتركز في:

-تتبع أهم المواضع التي اعتمد عليها ابن الأنباري في تعليل الأحكام النحوية بكثرة الاستعمال وهو ما يكشف لنا عن الصورة التطبيقية لهذا الموضوع عند ابن الأنباري.

-دراسة أثر مراعاة كثرة الاستعمال في إجراء الكلام مجرى الأصل ومجرى المثل وأثر ذلك على التوسع في الألفاظ عند ابن الأنباري.

منهج البحث

المنهج الذي اعتمدت عليه في هذا البحث هو المنهج الاستنتاجي التطبيقي وذلك من خلال استنتاج أهم النصوص التطبيقية الواردة في كتابي: " الإنصاف في مسائل الخلاف " و "أسرار العربية" لابن الأنباري التي استند فيها على كثرة الاستعمال في تعليل الأحكام النحوية .

خطة البحث

يتكون هذا البحث من: مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وهي مرتبة على النحو الآتي:

- المقدمة، وتشتمل على: أهمية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة في الموضوع، والمنهج العلمي المتَّبع فيه، وخطة البحث.
- التمهيد، ويشتمل على مطالب ثلاثة:
- المطلب الأول: بيان المراد ب"كثرة الاستعمال" عند النحويين.
- المطلب الثاني: الفرق بين "كثرة الاستعمال" و"السماع".
- المطلب الثالث: الاحتجاج ب"كثرة الاستعمال" عند النحويين.
- المبحث الأول: أثر مراعاة "كثرة الاستعمال" في ظاهرة الحذف عند ابن الأنباري.
- المبحث الثاني: أثر مراعاة "كثرة الاستعمال" في إجراء الكلام مجرى الأصل عند ابن الأنباري.
- المبحث الثالث: أثر مراعاة "كثرة الاستعمال" في إجراء الكلام مجرى الأمثال عند ابن الأنباري.
- المبحث الرابع: أثر مراعاة "كثرة الاستعمال" في التوسع في الألفاظ عند ابن الأنباري.

- الخاتمة: وذكرتُ فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.
- قائمة المراجع والمصادر.

تمهيد

المطلب الأول: بيان المراد ب"كثرة الاستعمال" عند النحويين.

الكَثْرَة لغةً:- بالفتح- مشتقةُ من: "كَثُرَ الشَّيْءُ كثرةً، فهو كَثِيرٌ".

والكثرة: نماء العدد؛ وهي خلاف القلة، ويُعبَّر بها عن السعة؛ ومنها قولهم: الخرق الكثير.

والكثرة: معظم الشيء [1].

والاستعمال لغةً: مصدر "إِسْتَعْمَل"، وهو من عَمِلَ – كفَرِحَ – عَملا؛ يقال اعْتَمَلَ الرجلُ: عَمِلَ بنفْسه، وأعْمَلَ رَأْيَهُ وآلَتَهُ، واسْتَعْمَلَهُ: عَمِلَ به[2].

أما الاستعمال في اصطلاح اللغويين فهو: ذِكْر اللفظ الموضوع؛ ليفهم معناه أو مناسبه، فهو فرع الوضع [3].

ومن خلال تتبع استعمال النحاة لمصطلح كثرة الاستعمال يتضح لي أن المراد من ذلك هو:تردُّد لفظٍ معيّن على ألسنة العرب الفصحاء في عصور الاحتجاج، وشيوعه كثيراً في كلامهم.

قال الجاربردي "فإن قلتَ: ما يُقْصَدُ بالفصيح؟ وبأيِّ شيءٍ يُعْلَم أنه غيرُ فصيح وغيره فصيح؟ قلت أن يكونَ اللفظُ على أَلْسِنَة الفصحاءِ الموثوقِ بعربيتهم أدْور، واستعمالهم لها أكْثر"[4].

[1] ينظر: العين مادة " ك ث ر" ، والصحاح مادة " ك ث ر"، ولسان العرب مادة " ك ث ر"، والقاموس المحيط مادة " ك ث ر"

[2] ينظر: الصحاح مادة " ع م ل"، ولسان العرب مادة ع م ل" ، ومعجم مقاييس اللغة مادة"ع م ل"،والقاموس المحيط مادة " ع م ل"

[3] ينظر: الكليات للكفوي(١٣٧).

[4] شرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٧٠).

المطلب الثاني: الفرق بين "كثرة الاستعمال" و"السماع".

الفرق بين (كثرة الاستعمال) و (السماع) هو: أنَّ كثرة الاستعمال ترِد غالباً تعليلاً للظواهر النحوية المخالفة للأصل والقياس إضافةً إلى كونها دليلاً يعتمد عليه في تخصيص بعض الأحكام النحوية .

وهو يقتصر في مصادره على ماكثر استعماله في كلام العرب الفصحاء في عصور الاحتجاج ممانقل إلينا نقلاً صحيحاً.

أما السماع فهو دليلٌ في أصله يحتج به استقلالاً في إثبات القواعد النحوية وأحكامها غالباً، وهو أعم من جهة مصادره إذ يشمل كلام الله وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب الفصحاء في عصور الاحتجاج.

ومن الأمثلة على أنَّ كثرة الاستعمال ترِد غالباًتعليلاً للظواهر النحوية المخالفة للأصل والقياس ماذكره سيبويه في باب جمع أسماء الرجال والنساء حيث قال: " وإذا سمّيت رجلاً باسم، فعلتَ به ما فعلت بـ"ابنٍ"، إلاَّ أنَّك لا تحذف الألف؛ لأنَّ القياس كان في "ابنٍ" أن لا تحذف منه الألف، كما لم تحذفه في التثنية، ولكنَّهم حذفوا لكثرة استعمالهم إيّاه، فحرّكوا الباء وحذفوا الألف كـ"مَنِينَ" و"هَنِينَ" [5].

وحذف الألف من (ابن) جاري على خلاف القياس، ولكنه جاز عند سيبويه اعتماداً على كثرة الاستعمال .

ومما أورده ابن الأنباري مثالاً على توجيه الظواهر النحوية المخالفة للأصل والقياس واحتج له بكثرة الاستعمال ماذكره في:

[5] الكتاب (٤٠٠/١).

- مسألة وزن (إنسان) وأصل اشتقاقه

حيث ذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى أن لفظ (إنسان) وزنه (إفعان)؛ واحتجوا على ذلك بأن: الأصل في (إنسان) هو(إنسيان) على وزن (إفعلان) من النسيان، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم، حذفوا منه الياء التي هي اللام لكثرته في استعمالهم، والحذف لكثرة الاستعمال كثيرٌ في كلامهم[١].

ومن الأمثلة التي أوردها ابن الأنباري التي يتضح من خلالها الاستناد إلى كثرة الاستعمال في تعليل الظواهر النحوية المخالفة للأصل والقياس ماذكره مثالاعلى التوسع في الألفاظ لكثرة الاستعمال وهو:

- جرّ لفظ الجلالة(الله) بحرفٍ محذوفٍ من حروف القسم في قول:(اللهِ لأفعلنَّ) لكثرة الاستعمال

حيث قال في سياق ردّه على الكوفيين: "أما احتجاجهم بقولهم: (اللهِ لأفعلنَّ)، فإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس؛ لكثرة استعماله، كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء؛ لكثرة الاستعمال، فكذلك هاهنا: جاز حذف حرف الخفض لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره؛ فبقينا فيما عداه على الأصل"[٢] .

ومن الأمثلة التي تؤكد أنَّ كثرة الاستعمال ترِد غالباً تعليلاً للظواهر النحوية المخالفة للأصل والقياس ماذكره ابن عقيل في معرض تعليله ل:

- حذف النون عند جزم الفعل المضارع من (كان)

حيث قال: "إذا جزم الفعل المضارع من (كان) قيل: (لم يكن)، والأصل (يكون)، فَحَذَفَ الجازمُ الضمةَ التي على (النون)، فالتقى ساكنان: (الواو) و(النون)، فحذف (الواو) لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ (لم يكن)، والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيءٌ آخر؛ لكنهم حذفوا (النون) بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال؛ فقالوا: لم يك، وهو حذفٌ جائزٌ لا لازم"[٣].

وكثرة الاستعمال كما ترد غالباً تعليلاً للظواهر النحوية المخالفة للأصل والقياس فإنها تعد كذلك دليلاً أصيلاً على تخصيص بعض الأحكام أو الظواهر النحوية .

قال سيبويه:" وليس كل شيءٍ يكثر في كلامهم يغير عن الأصل؛ لأنه ليس بالقياس عندهم فكرهوا ترك الأصل"[٤].

كما ذكر العكبري أن:"ما كثر استعماله يخصّ بأحكام لا توجد فيما قلَّ؛ لأنه لا يلتبس"[٥].

وسيأتي لذلك أمثلة كثيرة توضح كيف أن كثرة الاستعمال قد يكون دليلاً أصيلاً على تخصيص بعض الأحكام أو الظواهر النحوية.

المطلب الثالث: الاحتجاج ب"كثرة الاستعمال" عند النحويين.

كثرة الاستعمال من العلل التي عني بها النحاة اعتناءاً بالغاً، واعتمدوا عليها في تعليل كثير من الظواهر النحوية كالحذف والإمالة والإبدال والاختصار وتوجيه الأحكام النحوية في مواطن كثيرة من أبواب النحو كما قال السيوطي: "كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية"[٦].

---

(١) الإنصاف (٦٦٧/٢-٦٦٩).
(٢) الإنصاف(٣٢٧/١).
(٣) شرح ابن عقيل ٢٩٩/١.
(٤) الكتاب(٢١٣/٢).
(٥) اللباب(١٣٥/٢.
(٦) الأشباه والنظائر(١ / ٣٣١).

ومما يؤكد قوة الاحتجاج بكثرة الاستعمال أنه مقدمٌ على القياس في حال تعارضهما كما صرح بذلك ابن جني فقال: « وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله"[١].

ثم استشهد على ما ذكر بترجيح لهجة أهل الحجاز على لهجة تميم ؛لأنها أكثر استعمالاً منها، لذا نزل بها القرآن الكريم، وإن كانت التميمية أقوى قياساً[٢]. قال تعالى: (ما هذا بشراً)، وقال تعالى:(ما هنّ أمهاتهم) فـ (ما) في الآيتين حجازية[٣].

كما أن كثرة الاستعمال إذا وافقت القياس فليس بعد هذه المرتبة في الاحتجاج قوة ، كماقال ابن جني:" وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال، قوي في القياس"[٤].

وأما إن ضعف الشيء في القياس، وقل في الاستعمال فهذا كما قال عنه ابن جني:"مرذول مطرح" غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل"[٥].

ثم ضرب على ذلك مثالاً وهو قول الشاعر:

اضرب عنك الهموم طارقها ... ضربك بالسيف قونس الفرس

قالوا أراد: "اضربن عنك " فحذف نون التوكيد وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك. وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب وينتفي عنه الإيجاز والاختصار. ففي حذف هذه النون نقض الغرض. فجرى وجوب استقباح هذا في القياس[٦].

وقد ذكر السيوطي أن هذا النوع الذي يجتمع فيه ضعف القياس مع قلة الاستعمال هو:" أقبح اللغات، وأنزلها درجة "[٧].

المبحث الأول: أثر مراعاة "كثرة الاستعمال" على ظاهرة الحذف

كثرة الاستعمال من أبرز العلل التي يستند عليها النحاة في تعليل ظاهرة الحذف التي تجري على الكلام، سواء كانت حذفا لحرف فأكثر أو كلمة فأكثر أو حتى جملة كاملة.

قال ابن الأنباري:" والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُحْصَى"[٨].

وممن أشار إلى أثر مراعاة كثرة الاستعمال في ظاهرة الحذف ابن خالويه كمانقل عنه السيوطي قوله: "إلا أنه ربما كثُرَ استعمالُ بعضِ هذا الباب في كلام العرَب حتى يُحاولوا تخفيفه فيحذفوا حرفَ الجرّ منه فيعرف بطول العادة وكثْرَةِ الاستعمال"[٩].

وهذا النص يشير إلى أن طلب التخفيف في الكلام لما كثرت مراعاته في لغة الفصحاء كان هو الداعي إلى الحذف في الكلام.

والشيء عادةً إذا كثر استعماله وعلم المعنى فيه كانت الحاجة إلى تخفيفه أشد، وهو ما صرح به

---

(١) الخصائص(١٢٥/١).
(٢) المرجع السابق(١٢٦/١).
(٣) المرجع السابق(١٢٦/١).
(٤) المرجع السابق(١٢٧/١).
(٥) المرجع السابق(١٢٧/١).
(٦) ينظر: الخصائص(١٢٧/١).
(٧) المزهر(١٧٥/١).
(٨) الإنصاف(٦١/١).
(٩) المزهر للسيوطي(٣٠٤/١).

سيبويه حينما قال: "لأنهم – أي: العرب الفصحاء– إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"[١].

وكما قال ابن يعيش: "والعرب يجيزون الخفة فيما يكثر استعماله"[٢].

ومن الأمثلة التي أوردها ابن الأنباري على الحذف لكثرة الاستعمال:

– حذف السين والواو من (سوف) إذا دخلت على الفعل المستقبل لكثرة استعمال (سوف) في كلامهم.

قال ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل؛ نحو: (سأفعل) أصلها (سوف)... قالوا: إنما قلنا ذلك لأن (سوف) كثر استعمالها في كلامهم وجريُها على ألسنتهم، وهم أبدًا يحذفون لكثرة الاستعمال؛ كقولهم: (لا أدر)، و(لم أبل)، و(لم يك)... فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال، فكذلك هاهنا لما كثر استعمال (سوف) في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفا"[٣].

وقد ذكر ابن جني إلى أن الحذ ف في قولهم: (لا أدر) و(لم أبل) و(لم يك)... وما أشبهها لكثرة الاستعمال لا يجوز القياس عليه؛ لأنها " مواضع كثر استعمالها، فعرفت أحوالها، فجاز الحذف فيها"[٤].

– حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال.

قال ابن الأنباري: "إن قال قائل: لم حذف فعل القسم؟ قيل: إنما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال، فإن قيل فلم قلتم أن الأصل في حروف القسم الباء دون الواو والتاء قيل لأن فعل القسم المحذوف فعل لازم ألا ترى أن التقدير في قولك بالله لأفعلن أقسم

(١) الكتاب(١٦٣/٢).
(٢) شرح المفصل(١٠٩/٤).
(٣) الإنصاف(٢/ ٥٣٢).
(٤)الخصائص(١٥١/٣).

بالله أو أحلف بالله والحرف المعدي من ملي هذه الأحرف هو الباء لأنه الحرف الذي يقتضيه الفعل. وإنما كان الباء دون غيره من الحروف المعدية لأن الباء معناها الإلصاق فكانت أولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته والذي يدل على أنها هي الأصل أنها تدخل على المظهر والمضمر والواو تدخل على المظهر دون المضمر والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والتاء باسم الله تعالى دل على أن الباء هي الأصل"[٥].

– حذف الفعل في مثل قولهم:(إما لا فافعل) وذلك لكثرة الاستعمال

قال ابن الأنباري: وكذلك أيضا قولهم: (إما لا فافعل) هذا تقديره إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا؛ لأن الأصل في هذا أن الرجل تلزمه أشياء فيطالب بها فيمتنع منها فيقنع منه ببعضها فيقال له:(إما لا فافعل هذا) أي: إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال، وزيدت (ما)على (إن) عوضا عنه فصارا بمنزلة حرف واحد والذي يدل على أنها صارت عوضا عن الفعل أنه يجوز إمالتها فيقال إما لا بالإمالة كما أمالوا (بلى) و(يا) في النداء فلو لم تكن كافية من الفعل وإلا لما جازت إمالتها؛ لأن الأصل في الحروف أن لا تدخلها الإمالة ، فلما جاز إمالتها هاهنا دل على أنها كافية من الفعل كما كانت (بلى) و(يا) كذلك "[٦].

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن الأنباري على حذف الفعل أيضاً لكثرة الاستعمال:

(٥) أسرار العربية (٢٤٧/١).
(٦) الإنصاف (٧٢/١).

– حذف الفعل (أنظر) في قول:(ما أغفله عنك شيئا) وتقديره: أنظر شيئا ،كأن قائلا قال: ليس بغافلٍ عني فقال المجيب: ما أغفله عنك شيئا، أي: أنظر شيئا، فحذف[١].

وقد عقب ابن الأنباري على هذا المثال بعد أن أورده بقوله:" والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يحصى فدل على أن الفعل محذوف هاهنا.."[٢].

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن الأنباري على حذف الفعل أيضاً لكثرة الاستعمال:

– حذف الفعل في مثل قولهم: (حينئذ الآن) وقولهم: (ما أغفله عنك شيئًا) لكثرة الاستعمال.

قال ابن الأنباري:"وكذلك قالوا "حينئذ الآن" تقديره: واسْمَع الآن، ومعناه أن ذاكرًا ذكر شيئًا فيما مضى يستدعي في الحال مثله فقال له المخاطب "حينئذ الآن" أي: كان الذي تذكره حينئذ، واسمع الآن، أو دَعِ الآن ذكره أو نحو ذلك من التقدير، وكذلك قالوا "ما أغفله عنك شيئًا" وتقديره: انظر شيئًا، كأن قائلا قال "ليس بغافل عني" فقال المجيب: ما أغفله عنك شيئًا، أي انظر شيئًا، فحذف، والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُحْصَى"[٣].

– الحذف في تركيب (أيش) وتركيب (ويلمه) لكثرة الاستعمال.

وقد ذكر ذلك ابن الأنباري في معرض تعقيبه على استدلال الكوفيين بذلك على حذف اللام في الأمر للمواجه في الكلام فقال:"وكذلك قالوا–أي: العرب الفصحاء– في أي شيء(أيش) بالشين معجمة لكثرة استعماله، ولم يقولوا في أي سئ أيس بالسين غير معجمة لقلة استعماله وقالوا عم صباحا في أنعم اصباحا لكثرته ولم يقولوا عم بالا في أنعم بالا لقلته وقالوا (ويلمه) في ويل أمه ولم يقولوا في ويل أخته في ويلأخته لقلته فلما حذفت اللام وحرف المضارعة في محل الخلاف من جميع الأفعال التي تكثر في الاستعمال والتي تقل في الاستعمال دل على أن ما ادعوه من التعليل ليس عليه تعويل "[٤] .

ولاريب أن التخفيف هو الداعي إلى الحذف في (أيش) كما قال ابن يعيش:"قالوا: أيش ، والمراد: أي شيءٍ ، فحذفوا تخفيفاً"[٥].

– حذف اللام في الأمر للمواجه في الكلام لكثرة الاستعمال ، ولا يكون ذلك مزيلا لها عن أصلها ولا مبطلا لعملها.

نقل ابن الأنباري عن الكوفيين قولهم أن: "الأصل في الأمر للمواجه في نحو (افعل) أن يكون باللام نحو لتفعل كالأمر للغائب إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجئ اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف كما قالوا أيش والأصل أي شيء وكقولهم عم صباحا والأصل فيه أنعم صباحا من نعم ينعم بكسر العين في أحد اللغتين وكقولهم ويلمه والأصل فيه وبل أمه إلا أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال فكذلك هاهنا حذفوا اللام لكثرة الاستعمال وذلك لا يكون مزيلا لها عن أصلها ولا مبطلا لعملها"[٦].

---

[١] ينظر : الإنصاف (٧٣/١).
[٢] المرجع السابق (٧٣/١).
[٣] المرجع السابق(٦١/١).
[٤] الإنصاف(٥٤١/٢-٥٤٠)، أسرار العربية (٢٢٨).
[٥] شرح المفصل (٧٦/٤).
[٦] الإنصاف(٥٢٨/٢).

ثم تعقب تعليلهم بالتفصيل وبين أن الحذف يختص بما يكثر استعماله لا بمايقل فقال:" أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: إن الأصل في أفعل لتفعل قلنا:لا نسلم قولهم كما قالوا للغائب: ليفعل ،قلنا:فكان يجب أن لا يجوز حذف اللام منه كما لا يجوز في الغائب، قولهم:إنما حذفت في الأمر للمواجه لكثرة الاستعمال قلنا:هذا فاسد ؛لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله، نحو: أحر نجم واعر نزم وأعلوط وأخروط وأسبطر وأسبكر وما أشبه ذلك من الأفعال؛ لأن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر في الاستعمال، ألا ترى أنهم قالوا في (لم يكن) (لم يك) فحذفوا النون لكثرة الاستعمال ولم يقولوا في (لم يصن) (لم يص) ولا في (لم يهن) (لم يه)لأنه لم يكثر استعماله وقالوا في (لم أبال) (لم أبل) فحذفوا الكسرة لكثرة الاستعمال ولم يقولوا في(لم أوال) (لم أول) ولا في (لم أعال) (لم أعل)لأنه لم يكثر استعماله وكذلك قالوا في أي شيء(أيش) بالشين معجمة لكثرة استعماله، ولم يقولوا في أي سئ (أيس) بالسين غير معجمة لقلة استعماله وقالوا (عم صباحا) في (أنعم اصباحا) لكثرته ولم يقولوا (عم بالا) في (أنعم بالا) لقلته، وقالوا (ويلمه) في (ويل أمه) ولم يقولوا في (ويل أخته) (ويلأخته) لقلته، فلما حذفت اللام وحرف المضارعة في محل الخلاف من جميع الأفعال التي تكثر في الاستعمال والتي تقل في الاستعمال دل على أن ما ادعوه من التعليل ليس عليه تعويل "[١].

– حذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما ؛ لكثرة الاستعمال

لما ذكر ابن الأبياري هذه المسألة نقل مذهب الكوفيين فقال:"ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية فقالوا في تثنية خوزلى وقهقرى خوزلان وقهقران، وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران، فأجازوا في قاصعاء وحاثياء قاصعان وحاثيان .."[٢].

ثم نقل احتجاجهم على ذلك وهو أنه:" لما كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما ازدادا كثرة وطولا فاجتمع فيهما ثقلان ثقل أصلي وثقل طارئ فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال"[٣].

ثم عقب على ذلك بتخصيص الحذف بالكلمة التي زاد طولها وكثرت حروفها فقال:" والذي يدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف، قولهم: أشهاب أشهبابا واحمار احمرارا وأصله اشهيبابا واحميرارا فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حرفوها، وكذلك زعمتم أن كينونة أصلها كينونة بالتشديد ثم أوجبتم الحذف لطول الكلمة طلبا للتخفيف، فدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف فكذلك هاهنا، وعلى هذا يخرج ما لم يكثر حروفه منهما ، فإنه لا يجوز أن يحذف منه شيء ؛ لقلة حروفه"[٤].

– حذف اللام الأولى من (لعل) لكثرة الاستعمال

قال الأنباري: " والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون، وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قولهم: إنا وجدناهم يستعملونها كثيرا في كلامهم

(١) المرجع السابق(٢/٥٤١-٥٤٠).

(٢) الإنصاف(٢/٧٥٤).

(٣) المرجع السابق (٢/٧٥٤).

(٤) المرجع السابق(٢/٧٥٥-٧٥٤).

بغير لام بدليل ما أنشدوه من الأبيات قلنا: إنما حذفت اللام من لعل كثيرا في أشعارهم لكثرتها في استعمالهم، ولهذا تلعبت العرب بهذه الكلمة، فقالوا: لعل، ولعلن، ولعن بالعين غير معجمة....... ورعن، وعن، وغن، ولغل، وغل، فلما كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال"[١].

المبحث الثاني: أثر مراعاة" كثرة الاستعمال" في إجراء الكلام مجرى الأصل

كثرة الاستعمال من العلل التي قد يستند عليها في إجراء الكلام مجرى الأصل حتى يكاد يكون قياساً بنفسه.

ومن الأمثلة على ذلك: أنه ورد عن العرب كثرة حذفهم الياء في النسبة إلى "ثقيف" و"قريش " و "هذيل" ونحوها حتى جرى ذلك مجرى الأصل؛ فقالوا: في ثقيف «ثقفي»، وفي قريش «قرشي»، وفي هذيل «هذلي» رغم أن القياس فيها عدم الحذف [٢].

وقد نص على ذلك-أيضاً- ابن يعيش حيث قال:"وقالوا «ثقفي» في النسبة إلى ثقيف، وهو أبو قبيلة من هوازن، وهو شاذ عند سيبويه، والقياس: «ثقيفي»، وهو لغة قوم من العرب بتهامة، وما يقرب منها، وقد كثر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياسًا "[٣].

المبحث الثالث: أثر مراعاة "كثرة الاستعمال"في إجراء الكلام مجرى الأمثال

المراد بإجراء الكلام مجرى الأمثال أي: أن الكلام يكون حكمه كالأمثال؛ يثبت على حالةٍ واحدة لايتغير، ولا ينبغي أن يتجاوز به استعمالهم، ولا يتصرف فيه كالتصرف في نظائره.[٤].

وقد أفرد سيبويه باباً في كتابه بناه على مراعاة كثرة الاستعمال في إجراء الكلام مجرى الأمثال عنون له بعنوان: (هذا بابٌ يُحْذَفُ منه الفعل؛ لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل)[٥].

ومن الأمثلة التي أوردها ابن الأنباري على ذلك ماذكره في توجيه لزوم «حَبَّذا» حالةً واحدةً في التثنية والجمع والتأنيث حيث قال: "فإن قيل فلم كانت «حبذا» في التثنية والجمع والتأنيث على لفظ واحد؟

قِيل: إنما كانت كذلك؛ نحو: (حبذا الزيدان)، و(حبذا الزيدون) و(حبذا هند)؛ لأنها جرت في كلامهم مجرى المثل؛ والأمثال لا تتغير بل تلزم سننا واحدا، وطريقة واحدة"[٦].

وهو ماقد صرح به ابن جني في قوله: "و(حبّذا) مع الواحد والواحدة، والاثنين والاثنتين، والجماعة بلفظ واحد؛ لأنه يجري مجرى المثل؛ تقول: (حبذا زيد) و(حبذا هند)، ولا تقول: (حبذه)، وكذلك: (حبذا الزيدان) و(حبذا الهندان) و(حبذا الزيدون) و(حبذا الهندات)، كله بصورة واحدة"[٧].

المبحث الرابع: أثر مراعاة "كثرة الاستعمال" على التوسع في الألفاظ

المراد بالتوسع في الألفاظ: تخصيص لفظٍ من الألفاظ بحكمٍ دون غيره يخالف نظائره لكثرة دورانه على الألسن.

---

[١] المرجع السابق(١/٢٢٥-٢٢٤).
[٢] ينظر: الإنصاف(١/٢٨٦).
[٣] شرح المفصل(٦/١١-١٠).
[٤] ينظر: الأصول في النحو لابن السراج(٣٣٢/٢)، والفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري(٣/ ٢٥٠) ، وشرح المفصل لابن يعيش(١٤١/٧).
[٥] الكتاب(١/ ٢٨٠).
[٦] أسرار العربية (٧٥).
[٧] اللمع(١٤٣).

وقد أشار سيبويه من قبل على هذا التصرف في مسألة: جواز دخول ياء النداء على لفظ الجلالة(الله) مع إثبات همزة القطع حيث قال: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسمًا فيه الألفُ واللام أَلْبَتَّة، إلا أنهم قد قالوا: (يا أَلله اغفر لنا)؛ وذلك من قِبل أنه اسمٌ يلزمه الألفُ واللامُ لا يُفارِقانِه، وكثُر في كلامهم فصار كأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف.......وغَيّروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله... فالعرب ممن يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"[١].

ومن الأمثلة التي أوردها ابن الأنباري التي يتضح من خلالها أثر مراعاة "كثرة الاستعمال" على التوسع في الألفاظ:

- جرّ لفظ الجلالة(الله) بحرفٍ محذوفٍ من حروف القسم في قول:(اللهِ لأفعلنَّ) لكثرة الاستعمال.

حيث قال ابن الأنباري في سياق ردّه على الكوفيين: "أما احتجاجهم بقولهم: (اللهِ لأفعلنَّ)، فإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس؛ لكثرة استعماله، كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء؛ لكثرة الاستعمال، فكذلك هاهنا: جاز حذف حرف الخفض لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره؛ فبقينا فيما عداه على الأصل"[٢].

- إمالة الألف في بعض أسماء الأعلام مثل(الحجاج) و (العجاج) لكثرة الاستعمال مع مخالفتها للقياس.

قال ابن الأنباري:"وكذلك قالوا "العجَّاج، والحجَّاج" بإمالة الألف وإن كان قياسها أن لا تمال؛ لعدم شرط الإمالة من الياء والكسرة، وهذا لأن من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام: إما لكثرة الاستعمال، أو تنبيه على أصل، أو غير ذلك"[٣].

والداعي إلى إمالة الألف في ذلك هو طلب التخفيف كما ذكر ذلك ابن خالويه[٤].

- فتح العين في أسماء الأعلام مثل:(مَوْهَب) و (مَوْرَق)، وتصحيح ماقياسه الإعلال مثل:(مَزْيَد، ومَكْوَزَة، ومَدْيَن)، وإبقاء(حَيْوَة) بالواو، وكان الأولى أن تقلب تاءً وتدغم في الياء قبلها وكل ذلك لكثرة الاستعمال.

قال ابن الأنباري:"الأسماء الأعلام كثيرًا ما يُعْدَلُ ببعضها عن قياس الكلام، ألا ترى أنهم قالوا "مَوْهَبٌ، ومَوْرَقٌ" ففتحوا العين وقياسها أن تكسر، وكذلك قالوا: "حَيْوَة" بالواو وإن كان قياسها أن تكون بالياء، وكذلك قالوا "مَزْيَدٌ، ومَكْوَزَةٌ، ومَدْيَنٌ" فصححوا وإن كان القياس أن يُعِلُّوا؛ لأن ما كان من الأسماء على مَفْعَلٍ أو مفعلٍ؛ فإنه يعتل لمجيئه على وزن الفعل وفصل الميم له من أمثلته، وكذلك قالوا "مَحْبَبٌ" بغير إدغام وإن كان القياس الإدغام، وكذلك قالوا "العجَّاج، والحجَّاج" بإمالة الألف وإن كان قياسها أن لا تمال؛ لعدم شرط الإمالة من الياء والكسرة، وهذا لأن من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام: إما لكثرة الاستعمال، أو تنبيه على أصل، أو غير ذلك"[٥].

---

(١) الكتاب(٢/١٢٩).
(٢) الإنصاف(١/٣٢٧).
(٣) المرجع السابق(١/٣٢٨).
(٤) الحجة(٩٤).
(٥) الإنصاف(١/٣٢٨).

وقد أشار ابن جني من قبل إلى هذا المسلك في مخالفة القياس في الأعلام لكثرة الاستعمال، وذكر أن " الأعلام إنما جازت فيها هذه المخالفة للجمهور من قبل أنها كثر استعمالها؛ فجاز فيها من الاتساع ما لم يجز في ما قل استعماله من الأجناس"[١].

– حذف بعض حروف المنادى وهو مايصطلح عليه عند النحاة ب"الترخيم" وذلك لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف.

قال ابن الأنباري:" فإن قيل: فَلِمَ خُصَّ الترخيم في النداء؟ قيل: لكثرة دوره في الكلام؛ فحُذف طلبًا للتخفيف، وهو باب تغيير، ألا تَرى أنه عرض فيه حذف الإعراب والتنوين، وهما من باب تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير"[٢].

وقد نص سيبويه على كثرة ذلك في كلام العرب فقال:" اعلم أن كل اسم مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك كان اسما خاصا غالبا أو اسما عاما لكل واحد من امة فإن حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب "[٣].

وعلل بعض النحاة كالرضي كثرة الترخيم في المنادى دون غيره بكثرة دورانه في الكلام فقال: "إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته، ولكون المقصود في النداء هو المنادى له"[٤].

ثم ذكر في موضع آخر أنه: "لا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط، إلا ما شذ من نحو: يا صاح – وهو يريد: ياصاحب– ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله"[٥].

(١) سر صناعة الإعراب(١٠١/٢).
(٢) أسرار العربية(١٧٨).
(٣) الكتاب(٢٤١/٢).
(٤) شرح الرضي على الكافية(١٤٩/١).
(٥) المرجع السابق(٣٩٨/١).

– وصل همزة لفظ القسم (ايمن) تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

قال ابن الأنباري:"وأما همزة "ايمن" فإنما بُنيت على الفتح لوجهين:

أحدهما: أن الأصل فيها أن تكون همزة قطع مفتوحة؛ فإذا وصلت لكثرة الاستعمال؛ بقيت حركتها على ما كانت عليه.

والثاني: أنَّها فُتحت؛ لأنَّ هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو "الواو" فلما ناب عن الحرف، شبِّه بالحرف، وهو لام التعريف؛ فوجب أن تُفتح همزته، كما فتحت مع لام التعريف"[٦].

وفي الإنصاف قال الأنباري:" والأصل في همزة أيمن أن تكون همزة قطع، لأنه جمع، إلا أنها وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال؛ وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل، ولو كانت – على ما زعمتم– في الأصل همزة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة على حركتها عندكم في الأصل. والذي يدل على أنها ليست همزة وصل أنها ثبتت في قولهم "أم الله لأفعلنَّ" فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة، ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مفرد وليس بجمع يمين لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دلَّ على أنه ليس بجمع يمين"[٧].

(٦) أسرار العربية(٢٧٧-٢٧٦).
(٧) الإنصاف (٣٣٦/١).

وكما قال ابن جني: "إذا كثر استعمال الحرف حسن فيه ما لا يحسن في غيره: من التغيير والحذف"[١].

– جمع (فَعْل) على (أَفْعُل) دون سائر أوزان الثلاثي وذلك لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف.

قال ابن الأنباري في باب جمع التكسير: "إن قال قائل: لِمَ جمع "فَعْل" – بفتح الفاء، وسكون العين– في القلة على "أَفْعُل"، وسائر أوزان الثلاثي، وهي "فِعْل، فَعْل، فَعَل، فَعِل، فُعْل، فِعَل، فُعَل، /فُعُل/" تُجمع على: "أَفْعَال"؟ قيل: لأنَّ "فَعْلا" أكثر استعمالاً من غيره، ومن سائر الأوزان، و"أفعُل" أخفُّ من "أفعال" فأعطوا ما يكثر استعماله الأخفَّ، وأعطوا ما يقلُّ استعماله الأثقلَ؛ ليعادلوا بينهما"[٢].

الخاتمة

لقد أسفر هذا البحث عن جملةٍ من النتائج التي يمكن إيجازها فيما يأتي:

– المراد ب"كثرة الاستعمال" عند النحاة هو: تردُّد لفظٍ معيّن على ألسنة العرب الفصحاء في عصور الاحتجاج، وشيوعه كثيراً في كلامهم.

– الفرق بين (كثرة الاستعمال) و (السماع) هو: أنَّ كثرة الاستعمال ترِد غالباً تعليلاً للظواهر النحوية المخالفة للأصل والقياس إضافةً إلى كونها دليلاً يعتمد عليه في تخصيص بعض الأحكام النحوية دون سائر نظائرها .

وهو يقتصر في مصادره على ماكثر استعماله في كلام العرب الفصحاء في عصور الاحتجاج ممانقل إلينا نقلاً صحيحاً.

أما السماع فهو دليلٌ في أصله يحتج به استقلالاً في إثبات القواعد النحوية وأحكامها غالباً ، وهو أعم من جهة مصادره إذ يشمل كلام الله وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب الفصحاء في عصور الاحتجاج.

– كثرة الاستعمال من أبرز العلل التي عني بها النحاة اعتناءاً بالغاً، واعتمدوا عليها في تعليل كثير من الظواهر النحوية كالحذف والإمالة والإبدال والاختصار وتوجيه الأحكام النحوية في مواطن كثيرة من أبواب النحو.

– اعتبار ماكثر استعماله في كلام العرب الفصحاء مقدمٌ على القياس في حال تعارضهما.

– كثرة الاستعمال من أبرز العلل التي استند عليها ابن الأنباري في تعليل ظاهرة الحذف التي تجري على الكلام، سواء كانت حذفا لحرف فأكثر أو كلمة فأكثر أو حتى جملة كاملة.

– الحذف عند ابن الأنباري يختص بما يكثر استعماله لا بمايقل طلباً للتخفيف.

– كثرة الاستعمال من العلل التي قد يستند عليها عند ابن الأنباري في إجراء الكلام مجرى الأصل حتى يكاد يكون قياساً بنفسه وهو مايؤكد قوة الاحتجاج به في الدرس النحوي.

– كثرة الاستعمال للكلام عند العرب الفصحاء المخالفة للقياس تجري الكلام مجرى الأمثال عند ابن الأنباري، فيثبت حينئذٍ اللفظ على حالةٍ واحدة لاتتغير ، ولا ينبغي أن يتجاوز به استعمالهم، ولا يتصرف فيه كالتصرف في نظائره.

– من الآثار المترتبة على كثرة الاستعمال عند ابن الأنباري هو تخصيص لفظٍ من الألفاظ بحكمٍ دون غيره يخالف نظائره لكثرة دورانه على الألسن وهو مايصطلح عليه ب"التوسع في الألفاظ".

---
(١) سر صناعة الإعراب(٣١٦).
(٢) أسرار العربية(٢٤٥).

المراجع والمصادر

ابن الأنباري وجهوده في النحو، جميل إبراهيم علوش، رسالة دكتوراه ، بجامعة القديس يوسف، في بيروت ، ١٩٧٩م ،

الأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء في ضوء كتابه (معاني القرآن)، للباحث: حمدي الجبالي ، بحث علمي محكم نشر في مجلة جامعة النجاح (العلوم الإنسانية)، مج ١٩، ٢٠٠٥م.

أسرار العربية، ابن الأنباري ، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مجمع اللغة العربية، ط١، دمشق، ١٩٥٧م

الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

الأصل والفرع في النحو العربي، ابن الأنباري عينة، عامر عرابة، رسالة ماجستير بدامعة قاصدي مرباح بالجزائر، ٢٠١٢م.

الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ، ١٩٨٨م.

الأنباري والزبيدي في المسائل الخلافية بين النحويين البصريين والكوفيين، للباحثة:زبيدة محمد زين جبال ، رسالة ماجستير ، بجامعة أم درمان الإسلامية ، في الخرطوم ،٢٠٠٦م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر، بيروت.

الحجة في القراءات السبع ، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، ت: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.

الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ط٤ .

سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، ت حسن هنداوى . ط: دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٨٥م .

شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، ١٩٧٥م.

شرح شافية ابن الحاجب ، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ) ، ت: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٤م.

شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط١، ٢٠٠١م.

الصحاح في اللغة، للعلامة إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عطا ، دار العلم للملايين ، بيروت .

العلة النحوية عند ابن الأنباري، للباحث: إبراهيم عبدالفتاح مجالي، رسالة ماجستير بجامعة مؤتة بالمملكة الأردنية ، ٢٠٠٦م.

العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د/مهدي المخزومي ود إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ط١، ١٩٨٨م.

الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ، ت: علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان.

القاموس المحيط، الفيروز آبادي، دار الفكر، بيروت ١٩٥٥م.

الكتاب، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل . بيروت ، ط١ ، (د.ت).

كثرة الاستعمال وأثرها في الدرس اللغويّ، صوتًا وصرفًا ونحوًا، للباحث: هانئ إبراهيم الدسوقي الوكيل، رسالة دكتوراه بجامعة عين شمس بالقاهرة ، ٢٠٠٨م.

كثرة الاستعمال وأثرها في العربية نحوًا وصرفًا، للباحث: اسماعيل بن محمد بشير فلاته، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ،٢٠٠٤م.

الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (١٠٩٤هـ) ، ت: عدنان درويش – محمد المصري ،مؤسسة الرسالة ، بيروت.

لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت ، ط ٣، ١٤١٤هـ.

اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، ت: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١ ، ١٩٩٥م.

اللمع فى العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)،. ت:د/ حسين محمد محمد شرف . الطبعة الأولى ١٩٧٨م.

المزهر في اللغة، لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر، ١٩٧٩م.

منهج ابن الأنباري في الاحتجاج من خلال كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف"، جريد سهيلة، رسالة ماجستير في جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠٠٩م.

منهج ابن الأنباري في توجيه الخلاف النحوي بين النص والقاعدة، نوال جريبيع ، رسالة ماجستير بجامعة محمد خيضر بسكرة في الجزائر، ٢٠١٣م.

The Frequency of Usage and its Effect of Syntactic standardization in the Works of Ibn al-Anbari

Noah Yahya Al Shihri

This research investigated the effect of the frequency of the Arab's usage of certain words on structuring and explaining the grammatical rule in Ibn al-Anbari's work. It showed the significance of that by analyzing quotations in which he specified that he relied on the so-called "the frequent usage" by the grammarians while structuring or explaining a syntactic rule. The researcher relies on the indicative and analytical approaches to investigate the texts, which he uses in this study.